المقارنة التناظرية للقطاع الصناعي في محافظات البصرة وأقليم كوردستان
" دراسة تحليلية "

أ.م.د. بشير هادي عودة
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة البصرة

د. ربيع قاسم ئجيل
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة البصرة

كورتى

پارێزگەها بەسرە و هەرێما كوردستانێ جهەكێ ستراتيجى يێ گرنگێ هەى و جهەكێ بەراهى يێ پێشەسازى هەى ل عيراقێ ژبەر كو بەسرە و هەولێر و سليمانى و دهوك باژێرێن سنورى نە و دكەڤنە لسەر رێكێن سەرەكى ين عەردى و ئافى ل عيراقێ، دگەل قەوارێ سامان و شيانێن ئابووری يێن مەزن يێن فان باژێرا و كو بشێن گەشەپێدانەما مەزن بجھ بينن بو كەرتێ پێشەسازى . ژبەر هندێ ئەڤ خواندنە پێكولێ دكەت بو نيشان دانا ساخلەتێن تايبەت يێن فى كەرتێ پێشەسازى ل ڤان باريزگەهێن سەرى ، دگەل ديار كرنا ساخلەتێن پێشەسازى يێن ھەڤپشك د ناڤ بەرا وان دا و گرنگترين گرفتێن دكەڤنە د رێكا وان يا پێشەسازى دا ، پارێزگەهێن ھەرێما كوردستانێ گەلەك وەكى پارێزگەها بەسرەيە د كاودان و گوھرينێن ئابووری يێن ھەڤپشك ئەوێن گرنگ د ئافاكرنا ستراتيجيەتا ئێككرتى بو گەشەپێدان و پێشڤەبرنا كەرتێ پيشەسازى ئەڤە ھەمى مانا وێ ئەوە كو (كێم و كاسيێن د كەرتێ پێشەسازى دا ل پارێزگەهێن خواندن لسەر دهێتە كرن نە دگرێداينە ب قەوارێ شيان و سامانێن مروڤى هندى يا گرێداى بيت ب دووقاتيا كارێ حكومەتێ بو ھاريكاريا بزاڤا پێشەسازى و نەبوونا پلانا ستراتيجى بو پاراستنا پێشەسازيا نيشتمانى د ھەڤركيا دەرڤە دگەل نە جدياتيا پێرابوونێن ياسايى و تەشريعى يێن ھاندای بو چالاكيێن پێشەسازى يين نافخوى.

المستلخص

تمتلك محافظات البصرة وأقليم كوردستان موقعاً ستراتيجياً مهماً يوهلها بأن تحتل مكانة الصدارة الصناعية في العراق ، كون البصرة ، أربيل ، السليمانية ، دهوك هي محافظات حدودية فأنها تقع على الطرق الرئيسية للعراق البرية والبحرية ، إلى جانب حجم الموارد والإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تزخر بها هذهِ المحافظات ، مما يمكنها من تحقيق تنمية شاملة لقطاعها الصناعي .

لذلك تحاول هذهِ الدراسة تسليط الضوء على أهم الخصائص التي يتميز بها القطاع الصناعي في المحافظات المدروسة ، مع أظهار أبراز السمات الصناعية المشتركة فيما بينها وأهم المعوقات التي تواجه صناعتها ، إذ تتشابه إلى حد كبير محافظات أقليم كوردستان مع محافظة البصرة في الكثير من الظروف والمتغيرات الاقتصادية المشتركة والتي يمكن من خلالها بناء ستراتيجية موحدة لتنمية وتطوير القطاع الصناعي فيها منطلقة من فرضية مفادها " أن القصور الذي يعانيه القطاع الصناعي في المحافظات قيد الدراسة لا يتعلق بحجم الإمكانيات والموارد البشرية المتاحة بقدر ما يتصل بضعف الأداء الحكومي الداعم للحركة الصناعية ، وغياب التخطيط الستراتيجي السليم لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الخارجية ، إلى جانب عدم جدية الإجراءات القانونية والتشريعية المحفزة للنشاط الصناعي المحلي " .

Abstract

Basra and Kurdistan region Governorates have strategic locations which gives them an advantage to establish a developing industrial sector. They are both a Border governorates, located on main roads, besides the big volume of resources and economic abilities.

There for, this study tries to analyze the situation of industrial sector in those governorates, that they alike in their environmental conditions and economic variables. To show the features of that sector and discuss the most restrictions and difficulties which that facing the industrial development and draw the most investment strategic features, The research comes to show the investment factors of raising that sector in the shadow of political, economic and social variables that these governorates lives.

المقدمة

تعد الصناعة مرتكزاً أساسياً للاقتصاد الوطني بمجمل قطاعاته ، إذ يكتسب القطاع الصناعي أهميته من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحققها الحركة الصناعية في الاقتصاد الوطني ، وما تمثله هذه العملية من آلية لتفعيل حركة النشاط الاقتصادي وزيادة حيويته ، ناهيك عما تقدمه الصناعة من منتجات تلبي مختلف الاحتياجات الإنسانية ، ومساهمتها في امتصاص أعداداً كبيرة من الموارد البشرية وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة ، وبالتالي تحجيم استنزاف موارد النقد الأجنبي في الأمد الطويل ، الأمر الذي يرفع من معدلات النمو ويدفع عجلة التقدم نحو التطور الاقتصادي والرقي .

تمتلك محافظات البصرة وأقليم كوردستان (أربيل دهوك السليمانية) موقعاً إستراتيجياً يؤهلها بأن تحتل مكانة مهمة في الصدارة الصناعية للاقتصاد العراقي ، فهي محافظات حدودية تقع على الطرق الرئيسية للتصدير والأستيراد ، فالبصرة محاذية لثلاث دول ، العربية السعودية من الغرب والكويت من الجنوب وإيران من الشرق ، وتطل على الخليج العربي المنفذ البحري الوحيد للعراق ، وبذلك فإن البصرة تتميز بالمنافذ الإستراتيجية البرية (الطرق الرئيسة) والمنافذ البحرية (الموانئ) على الدول المجاورة ، وهذا الحال يعطيها ميزة في إقامة أهم الصناعات في العراق وأكبرها. ومن جانب آخر تستحوذ محافظات أقليم كوردستان على موقع ستراتيجي لا يقل أهمية عن موقع البصرة إذ أعطاها مكانة وأهمية صناعية كبيرة جداً للبلد فأيران من الشرق وتركيا من الشمال وسوريا من الغرب ، فضلاً عما تتمتع به هذه المحافظات من موارد اقتصادية وميزة عن باقي محافظات العراق في أستقلالها الذاتي ، أضافة إلى أن جمالية البيئة قد أهلتها بأن تكون النموذج الصناعي الأول في العراق خلال السنوات الأخير وبخاصة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.

وتأتي هذه الدراسة لأستقراء واقع القطاع الصناعي في محافظات البصرة وأقليم كوردستان من اجل وضع المقترحات للنهوض بهذا القطاع من خلال أجراء مقارنات اقتصادية تناظرية للمعوقات والخصائص التي يتميز بها في تلك المحافظات الحيوية وبخاصة بعد تحرير العراق من النظام السابق ، وذلك عن طريق عرض تحليلي لواقع القطاع الصناعي في محافظة البصرة عام 2008 ومقارنته مع ما تم أنجازه في محافظات أقليم كوردستان من نشاط صناعي في ظل الحكم الذاتي والتخلص من بيروقراطية السلطة المركزية .

فالبصرة عانت من مآسي الحروب في الحقب الماضية ، وما أصابها من تدمير بعد 2003/4/9 قد أنهك بنيتها التحتية الصناعية واضعف من قدراتها الإنتاجية حتى أغلقت العديد من المصانع بسبب الدمار الذي لحق بها ، كما أن المشروعات الصناعية التي استمرت بالعمل لحد الآن (لغاية عام 2008) لم تستطع أن تستغل أكثر من ثلث طاقتها الإنتاجية التصميمية في أفضل الأحوال بسبب العديد من المشاكل التي يقف في مقدمتها هيمنة الحكومة المركزية على سلطة القرارات الاقتصادية وعدم أتاحة الفرصة لتفعيل الصلاحيات الممنوحة للمحافظة في النهوض بمنشآتها الصناعية الحيوية ، ناهيك عن أضطراب الوضع السياسي والاقتصادي الذي يمر به العراق عموماً والبصرة على وجه الخصوص الأمر الذي انعكس على :-

1- عدم وجود حالة من الاستقرار الأمني والطمأنينة التي تتيح لأجراء إصلاحات حقيقية في بنية القطاع الصناعي في المحافظة سواء للصناعات القائمة أم التوسع بإقامة صناعات حيوية جديدة.

2- عدم القدرة على إيجاد ملاذ آمن للمستثمرين الأجانب وحتى المواطنين كي يحفزهم في التوجه بأرصدتهم المالية نحو الاستثمار الصناعي في المحافظة بسبب التناحرات السياسية.

وعلى النقيض من ذلك فقد تجاوزت محافظات أقليم كوردستان الكثير من تلك المعوقات فنما قطاعها الصناعي بشكل ملحوظ نتيجة للأستقرار الأمني والطمئنينة المتوفرة للمستثمرين المحليين والشروط الميسرة للمستثمرين الأجانب وعدم أتاحة الفرصة للتدخل الحكومي والبيروقراطي في النشاط الاقتصادي في ظل تطبيق آلية السوق والحرية الاقتصادية تحت مبدأ التخطيط التأشيري اللامركزي المبني أساساً على الحكم الذاتي الذي تتمتع به محافظات الاقليم .

وبذلك فأن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها بهيئة تساؤل يتعلق بواقع القطاع الصناعي من خلال معرفة المعوقات والخصائص التي يتميز بها في محافظات البصرة واقليم كوردستان في ظل الاستنزاف الكبير لموارد النقد الاجنبي والاعتماد شبه الكامل على السلع الصناعية المستوردة .

ولذلك تفترض الدراسة بأن القصور الذي يعانيه القطاع الصناعي في محافظات البصرة وأقليم كوردستان يتعلق بشكل رئيس بضعف الأداء الحكومي الداعم للحركة الصناعية وغياب التخطيط الستراتيجي لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية .

وفي سبيل ذلك قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:-

أولاً - هيكل القطاع الصناعي في محافظات البصرة وأقليم كوردستان.

ثانيا- توزيع القوى العاملة الصناعية في محافظات البصرة وأقليم كوردستان .

ثالثاً - السمات المشتركة للقطاع الصناعي في محافظات البصرة وأقليم كوردستان .

رابعاً - الخلاصة والمقترحات للنهوض بالقطاع الصناعي .

اولا - هيكل القطاع الصناعي في محافظات البصرة وأقليم كوردستان :-

1- هيكل القطاع الصناعي في محافظة البصرة :-

يعد القطاع الصناعي في محافظة البصرة مرفقاً اقتصادياً حيوياً للعراق ، إذ أستحوذ هذا القطاع على اهتمام ورعاية الحكومات السابقة حتى أضحت البصرة النواة الصناعية للبلد فأسس فيها العديد من الصناعات الإستراتيجية الكبيرة كالشركة العامة لصناعة الحديد والصلب والشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية والشركة العامة للصناعات الورقية والشركة العامة لصناعة الأسمدة الكيمياوية والشركة العامة لمصافي الجنوب وشركة غاز الجنوب وشركة نفط الجنوب وغيرها ، وذلك لما تتمتع به المحافظة من موارد اقتصادية وبترولية كبيرة وموقع استراتيجي مهم ، حتى انتشرت العديد من الصناعات في محافظة البصرة خلال الربع الأخير من القرن الماضي وانتعشت الحركة التجارية للعراق بفضل ذلك النشاط الصناعي بالرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي مر بها البلد عموماً والبصرة على وجه الخصوص . (1)

ويمكن تقسيم المشروعات الصناعية الموجودة في محافظة البصرة في الوقت الحاضر إلى ثلاث مجاميع وهذا التقسيم قائم على أساس التصنيف العالمي الذي اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء ودائرة التنمية الصناعية في العراق . إذ يعد حجم المشروع الصناعي صغيراً إذا تراوح عدد القوى العاملة فيه ما بين (1-9) عمال ، ويكون المشروع الصناعي متوسط الحجم إذا كان عدد القوى العاملة فيه يتراوح ما بين (10-19) عاملاً ، أما المشروع الصناعي الكبير الحجم فهو المشروع الصناعي الذي تزيد فيه القوى العاملة على عشرين عاملاً (20- فأكثر). (2)

وعلى أساس هذا التقسيم الذي يصنف أحجام المشروعات الصناعية تبعاً لأعداد القوى العاملة فيها ، وبحسب بيانات المسح الصناعي للجهاز المركزي للاحصاء (3) ، فأن محافظة البصرة يوجد فيها (58) مشروعاً صناعياً كبيراً ، منها (15) مشروعاً هي مصانع كبيرة مملوكة للدولة تعمل منها (9) مشروعات والمتبقي (6) مشروعات متوقفة عن العمل . وتبلغ أعداد القوى العاملة في المشروعات الحكومية حوالي (73960) عاملاً . أما المشروعات الصناعية الكبيرة المملوكة للقطاع الخاص فيبلغ عددها (43) مشروعاً ، يعمل منها (26) مشروعاً ويشتغل فيها نحو (3300) عاملاً ، والمتبقي (17) مشروعاً متوقف عن العمل . وبالتالي فإن عدد المشروعات الصناعية الكبيرة التي تعمل في محافظة البصرة لغاية عام (2008) يبلغ عددها زهاء (35) مشروعاً صناعياً كبيراً موزعاً بين ملكية عامة وخاصة وتشكل حوالي (60%) من حجم المشروعات الصناعية الكبيرة المتواجدة في المحافظة ، وتشغل ما يقارب من (21%) من حجم القوى العاملة الصناعية في محافظة البصرة والبالغ عددها تقريباً (375000) عاملاً . هذا وتجدر الإشارة إلى إن عدد أصحاب الشهادات الجامعية (بكلوريوس) من إجمالي عدد العاملين في المشروعات الصناعية الكبيرة لا يشكل سوى نسبة (36%) والمتبقي (64%) هم من أصحاب الشهادات الابتدائية والمتوسطة والإعدادية .

أما المشروعات الصناعية المتوسطة فيبلغ عددها زهاء (78) مشروعاً صناعياً وجميع هذه المشروعات هي من ملكية القطاع الخاص ، ويعمل منها (56) مشروعاً متوسط الحجم ، والمتبقي (22) مشروعاً متوقف عن العمل . ويبلغ عدد العاملين في هذه المشروعات حوالي (1250) عاملاً ، وتبلغ نسبة أصحاب الشهادات (دبلوم + بكلوريوس) من إجمالي عدد العاملين نحو (18%) ، وحوالي (62%) هم من أصحاب الشهادات الأخرى الابتدائية والمتوسطة والإعدادية ، والمتبقي (20%) هم أميون .

أما المشروعات الصناعية الصغيرة فتقدر أعدادها في محافظة البصرة بنحو (3575) مشروعاً صناعياً صغيراً موزعاً على عموم مناطق محافظة البصرة وبخاصة الصناعية ،وقد توزعت على النحو التالي : (955) مشروعاً في المنطقة الصناعية في حمدان و (670) مشروعاً في المنطقة الصناعية بـ(5 ميل) و(495) مشروعاً في المنطقة الصناعية بالجمهورية و (830) مشروعاً في المنطقة الصناعية بالزبير و(625) مشروعاً صناعي في المنطقة الصناعية بالحيانية . أما فيما يخص إعداد القوى العاملة في هذه المشروعات

فيبلغ حوالي (3385) عاملاً معظمهم أصحاب خبرة حرفية ولا يمتلكون شهادات جامعية ، إذ يقدر أصحاب شهادات البكالوريوس والدبلوم منهم بحوالي (9%) والمتبقي (91%) يقرأ ويكتب وفي افضل الحالات يمتلك شهادة متوسطة.

والجدول التالي يوضح هيكل القطاع الصناعي في محافظة البصرة حتى عام 2008 ، إذ تم تقسيم هيكل القطاع الصناعي في المحافظة إلى ثلاث مجاميع تبعاً لحجم المشروعات الصناعية المتواجدة في المحافظة . فمن الجدول أدناه تتضح الحقائق التالية :-

1- إن المشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة الحجم لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي عدد المشروعات الصناعية في محافظة البصرة ، والمشكلة أعمق إذا أخذنا في الاعتبار فقط المشروعات التي تعمل والبالغ عددها واحد وتسعون (35+56=91) مشروعاً.

2- ارتفاع عدد العاملين بشكل سافر في المشروعات الصناعية الكبيرة وبشكل خاص في المشروعات الصناعية الحكومية التي تستحوذ على (96%) من إجمالي عدد العاملين في المشروعات الكبيرة ، مما يشير بوضوح إلى ارتفاع معدل البطالة المقنعة وانخفاض إنتاجية العامل الصناعي ، في الوقت الذي لا تعطي فيه المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم الأولوية لاستقطاب أعداداً كبيرة من القوى العاملة بالرغم من كثرة أعدادها.

3- ارتفاع نسبة المشروعات الصناعية الكبيرة والمتوسطة الحجم التي لا تعمل من إجمالي عدد تلك المشروعات وبنحو (40%) ، (28%) على الترتيب . مما يعني تدهور مستوى الإنتاج الصناعي في محافظة البصرة .

جدول (1)

التفاصيل	المشروعات الكبيرة	%	المشروعات المتوسطة	%	المشروعات الصغيرة	%	المجموع
العدد الإجمالي للمشروعات	58	%2	78	%3	3575	%95	3711
المشروعات التي تعمل	35	%60	56	%72	3575	%100	76745
المشروعات التي لا تعمل	23	%40	22	%28	-		
المشروعات الحكومية	15	%25	0	0	0	0	15
المشروعات الأهلية	43	%75	78	%100	3575	%100	3696
إجمالي عدد العاملين	77260		1250		3385		81895
العاملون في المشروعات الحكومية	73960	%96	0	0	0	0	73960
العاملون في المشروعات الأهلية	3300	%4	1250	%100	3385	%100	7935

مكونات القطاع الصناعي في محافظة البصرة لعام 2008

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد الجهاز المركزي للإحصاء_محافظة البصرة _ بيانات غير منشورة .

وبذلك يمكن إبراز ثلاثة أنواع من الاختلالات يعانيها القطاع الصناعي في محافظة البصرة هي :

أولاً – اختلال الهيكل القطاعي من خلال أنخفاض مساهمة المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم وارتفاع مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم .

ثانياً - اختلال هيكل القوى العاملة وهذا الاختلال يكون من ثلاثة جوانب هما : [4]

أ - ارتفاع مساهمة القوى العاملة في المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم وانخفاضها في المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم ، الأمر الذي يعني أنخفاض إنتاجية العامل الصناعي .

ب - ارتفاع أعداد القوى العاملة الرجالية وانخفاض أعداد القوى العاملة النسائية وتركز الأخيرة في المشروعات الصناعية المملوكة للدولة .

ج - انخفاض نسبة حملة الشهادات الجامعية والمؤهلات العلمية من إجمالي عدد القوى العاملة الصناعية .

ثالثاً - **اختلال الهيكل الداخلي للمشروعات الصناعية** ويتمثل بارتفاع مساهمة الصناعات الغذائية وبخاصة معامل الطحين من أجمالي المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم ، وارتفاع نصيب صناعة الحلويات والمعجنات والأفران من أجمالي المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم .

2- هيكل القطاع الصناعي في محافظات أقليم كوردستان:-

تعد الانطلاقة الأولى للقطاع الصناعي في محافظات أقليم كوردستان (أربيل، دهوك ، السليمانية) في عام 1991 عندما أنفصل الأقليم عن باقي مناطق العراق بفعل قرار مجلس الأمن الذي فصل الأقليم بخطوط العرض والطول على أثر حرب الخليج الثانية نتيجة لأحتلال العراق للكويت . ومنذ ذلك الحين منع دولياً تدخل الحكومة المركزية للنظام السابق في إدارة شؤون محافظات الأقليم ، فكان أقليم كورد ستان منذ ذلك الوقت مستقل ذاتياً.

وبعد 2003/4/9 وفي أعقاب سقوط النظام السابق أتحد الحزبان الوطني والديمقراطي ليشكلان حكومة موحدة لإدارة الأقليم فكانت الانطلاقة الفعلية للتطور الاقتصادي في عموم قطاعات الاقليم ومنها القطاع الصناعي . ويمكن توضيح تطور الناتج الصناعي في أقليم كوردستان للمدة (2004-2008) كما في الجدول التالي .

جدول (2)

تطور قيمة الناتج الصناعي في أقليم كوردستان للمدة (2004-2008) مليار دينار

السنوات	قيمة الناتج الصناعي/ مليار دينار	نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) %
2004	61,9	2,3
2005	91,3	2,6
2006	116,5	1,3
2007	128,1	1,3
2008	197,1	2,1

المصدر : وزارة التجارة والصناعة / حكومة اقليم كوردستان

يتضح من الجدول (2) التطور الواضح للناتج الصناعي في أقليم كوردستان ، إذ أزدادت قيمة الناتج الصناعي من (61,9) مليار دينار عام 2004 إلى (197,1) مليار دينار عام 2008 وهو أعلى مستوى له طيلة تلك المدة وبمعدل نمو بلغ حوالي (2,18) ، علماً بأن النمو كان بوتيرة متصاعدة بلغت ذروتها في عام 2008 . بينما سجلت نسبة مساهمة ناتج القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) مستويات متواضعة جداً ومتذبذبة في الوقت ذاته ، فبعد أن شهد القطاع الصناعي تطوراً في مساهمته النسبية خلال عامي (2004-2005) بنحو(2,3%)(2,6%) تراجعت مساهمته في السنوات اللاحقة بسبب أن معدل الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي كان أكبر من معدل الزيادة في قيمة الناتج الصناعي بدليل أن الأخير كان متزايداً طيلة السنوات المعروضة في الجدول.

أما على مستوى المحافظات فأن محافظة أربيل كانت تتفوق على محافظتي السليمانية ودهوك في قيمة الإنتاج الصناعي وذلك تبعا لحجم رؤوس الأموال التي تم توظيفها في القطاع الصناعي ، إذ يبين الجدول (3) قيمة رؤوس الأموال الموظفة في القطاع الصناعي لمحافظات أقليم كوردستان.

جدول (3)

رأس المال الموظف في المشروعات الصناعية لأقليم كوردستان مليار دينار

المحافظات	2006	2007	2008	المجموع	النسبة%
أربيل	76	15	83	165	%48
دهوك	15	16	12	43	%13
السليمانية	19	23	92	134	%39
المجموع	101	54	186	342	%100

المصدر : وزارة التجارة والصناعة / حكومة أقليم كوردستان

يتضح من الجدول (3) أن إجمالي رأس المال الموظف في القطاع الصناعي في أقليم كوردستان أرتفع من (101) مليار دينار عام 2006 إلى (186) مليار دينار عام 2008 وبمعدل نمو وصل إلى (84%) ، وهذا يشير بجلاء إلى تطور عدد المشروعات الصناعية في أقليم كوردسيتان . وعلى مستوى المحافظات تشير بيانات الجدول بأن محافظة أربيل قد أحرزت أعلى مستوى في الأموال التي تم توظيفها صناعياً وبمقدار (165) مليار دينار للمدة(2004-2008) وبنسبة (48%) من إجمالي الأموال الموظفة في الأقليم والبالغة(342) مليار دينار. وجاءت محافظة السليمانية بالمرتبة الثانية وبمقدار (134) مليار دينار للمدة ذاتها وبنسبة (39%) من أجمالي الأموال الموظفة صناعياً في الأقليم . وأخيراً أحتلت محافظة دهوك ذيل القائمة في المرتبة الثالثة من حيث حجم الأموال الموظفة في القطاع الصناعي ، إذ بلغت (43) مليار دينار للسنوات أعلاه وبنسبة (13%) من أجمالي الأموال الموظفة في القطاع الصناعي لأقليم كوردستان.

أن هيكل القطاع الصناعي في محافظات أقليم كوردستان يماثل إلى حد كبير هيكل القطاع الصناعي لمحافظة البصرة ، إذ تستحوذ المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم المساهمة الكبرى في إجمالي عدد المشروعات الصناعية المقامة في الأقليم ، كما في الوقت نفسه تستأثر المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم بالعدد الأكبر من العاملين وبمختلف مستوياتهم ، إذ أن حوالي (90%) من المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم في أقليم كوردستان هي ذات ملكية عامة للحكومة ، وهي بذلك تستقطب أعداداً كبيرة من العاملين في القطاع الصناعي وتخلق بين ثناياها البطالة المقنعة أسوة بباقي المشروعات المملوكة للدولة . [5] والجدول التالي رقم (4) يعرض هيكل القطاع الصناعي في أقليم كوردستان .

جدول (4)

هيكل القطاع الصناعي في أقليم كوردستان للسنوات (2006-2008)

المحافظات	2006		2007		2008		مجموع المشاريع	مجموع العاملين
	عدد المشاريع	عدد العاملين	عدد المشاريع	عدد العاملين	عدد المشاريع	عدد العاملين		
المشاريع الصغيرة	1300	5946	190	759	72	316	1562	7021
المشاريع المتوسطة	175	1762	24	358	17	250	216	2370
المشاريع الكبيرة	54	1525	16	653	25	1762	85	3950
المجموع	1529	9233	230	1770	114	2328	1863	13341

المصدر : وزارة التجارة والصناعة / حكومة أقليم كوردستان

تؤكد بيانات الجدول(4) بجلاء على أرتفاع الأهمية النسبية للمشاريع الصناعية الصغيرة الحجم من أجمالي عدد المشاريع ومجموع العاملين ، أذ سجلت نسبة (84%)(53%) على الترتيب خلال السنوات(2006-2008) ، في حين سجلت المشاريع الصناعية الكبيرة الحجم أدنى مساهمة وبمقدار(5%) من إجمالي تلك المشروعات في الأعوام أعلاه ،حيث بلغت (85) مشروعاً صناعياً كبير الحجم . بينما حققت المشاريع الصناعية المتوسطة الحجم أدنى مساهمة في مجموع العاملين وبنسبة (18%) إذ بلغ عدد العاملين فيها خلال تلك السنوات ما مقداره(2370).

أن المتتبع لتطور عدد المشاريع الصناعية في أقليم كوردستان خلال السنوات(2006-2008) والتي يعرضها الجدول (4) بمختلف أحجامها الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم يلمس بوضوح الأنخفاض السافر في أعدادها وكذلك في أعداد القوى العاملة فيها بسبب المشاكل التي تم ذكرها سابقاً والتي تتعلق بتدني مستوى الدعم الحكومي المقدم للقطاع الصناعي وعدم حماية المنتوج المحلي من منافسة السلع المستوردة أضافة إلى المشاكل الخدمية والإقراضية . أن ذلك الترجع في عدد المشروعات الصناعية وعدد العاملين فيها أن دل على شئ فأنما يعني أولاً أنخفاض السلع المنتجة في الأسواق المحلية كماً ونوعاً ، وثانياً يعني أرتفاع معدلات البطالة بسبب تسريح عدد كبير من العاملين وبالتالي أنخفاض فرص العمل المتاحة في أهم القطاعات الاقتصادية تشغيلاً للأيدي العاملة .

ثانياً - توزيع القوى العاملة الصناعية في محافظات البصرة وأقليم كوردستان :-

يمكن وضع الصفات العامة التي من خلالها يمكن تصنيف القوى العاملة الصناعية في محافظات البصرة وأقليم كوردستان في مجموعتين , الأولى هي تقسيم القوى العاملة بحسب الجنس (ذكور وإناث) ، والثانية تقسيم القوى العاملة بحسب المستوى العلمي (الأكاديمي).

أ- التصنيف بحسب الجنس : من متابعة الاستطلاعات الميدانية وبيانات بعض الجهات غير الحكومية ، تبين بأن العنصر النسائي يتواجد بقلة ويتركز في الغالب في المشروعات الصناعية الكبيرة المملوكة للدولة . اذ تستحوذ هذه المشروعات على (85%) من اجمالي القوة العاملة النسائية في اجمالي المشروعات الصناعية لمحافظات عينة الدراسة، والمتبقي يمثل حصة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم (6) ، إما القوى العاملة الرجالية (الذكور) فتمثل السواد الأعظم للقوى العاملة الصناعية لعدة أسباب أهمها :-

1. إن العمل الصناعي يتطلب قوى جسمانية وعضلية وجهداً كبيراً يصعب على العنصر النسائي تأديته ، لذلك نرى بأن النساء يتركز عملهن في المجالات الإدارية للمصانع الكبيرة بشكل خاص.
2. إن العادات والتقاليد والعرف الاجتماعي أوجب على المرأة أن تتحدد في مجالات صناعية قليلة جداً كالخياطة والصناعات الغذائية والحرفية البسيطة . وتختفي القوى العاملة النسائية من المشروعات الصناعية المتوسطة للأسباب المذكورة آنفا.
3. رغبة معظم القوى العاملة النسائية الانخراط في الأعمال الخدمية كالتربية والتعليم والصحة والابتعاد قدر الإمكان عن النشاطات الصناعية والأعمال الحرفية والمهنية الصعبة والمرهقة .

ب- التصنيف بحسب المستوى العلمي : تتركز القوى العاملة الماهرة وكذلك التي تمتلك مؤهلات علمية عالية (دبلوم ، بكلوريوس ، ماجستير) في المشروعات الصناعية الكبيرة لكون:-

1. إن هذه المصانع تحتاج إلى كفاءات علمية وفنية عالية المستوى .
2. إن المصانع الكبيرة عادة ما تضع شروطاً خاصة للتعيين لديها ومن أبرز شروطها هو الشهادة والخبرة الفنية ، لذلك نرى مثلاً أن أصحاب الشهادات العلمية والإدارية يتركزون في المصانع المملوكة للدولة لكونهم يمتلكون المؤهلات العلمية أو الأكاديمية .

وبالرغم من ذلك فأن أصحاب الشهادات العلمية لا يشكلون سوى (36%) من إجمالي عدد العاملين في هذه المصانع ، وعلى النقيض وللأسباب نفسها نرى بأن العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة لا يمتلكون المؤهلات العلمية العالية ، وأن معظمهم (91%) هم من المستويات العلمية المتدنية ويعتمدون على مهاراتهم الحرفية بالدرجة الأساسية ، أما بالنسبة للمشروعات الصناعية المتوسطة فأن أصحاب الشهادات الجامعية لا يستحوذون على أكثر من (18%) ، في حين المتبقي (82%) هم من أصحاب الشهادات المتدنية أو الذين لا يقرؤون أو يكتبون [7] .

ثالثاً – السمات المشتركة للقطاع الصناعي في محافظات البصرة وأقليم كوردستان :-

تاسيساً على ما سبق يشترك القطاع الصناعي في محافظات البصرة وأقليم كوردستان بسمات تكاد تكون متشابهة إلى حد كبير ، ويمكن أبراز أهم هذه السمات بما يلي :

1. انخفاض الملكية العامة للمؤسسات الصناعية واقتصار ملكية الحكومة في الغالب على بعض المنشآت الصناعية الكبيرة التي تعاني من عدة مشاكل صناعية أهمها:-
   - تقادم العمر الإنتاجي لهذه المصانع واندثار مكائنها فنياً وفيزياوياً.
   - ارتفاع أعداد القوى العاملة في هذه المصانع وانتشار البطالة المقنعة بشكل سافر فيها .
   - تعمل هذه المصانع بمعدلات خسارة مرتفعة إذ إن معظم النفقات الإنتاجية وغير الإنتاجية لا تساوي نصف الإيرادات التي تحصل عليها هذه المصانع.
2. انخفاض عدد المشروعات الصناعية المتوسطة الحجم, وارتفاع كبير في إعداد المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم مما يعطي سمة الإنتاج الصناعي الطفيلي غير القادر على منافسة المنتج المستورد من حيث الجودة والنوعية والكلفة ، وترك الساحة الصناعية وبخاصة السلع الصناعية الكبيرة للمنتج المستورد من الخارج [8] .
3. انخفاض اقتصاديات الحجم لمعظم المشروعات الصناعية وبمختلف أحجامها وبالتالي ارتفاع كلفة الوحدة الصناعية المنتجة لعدة أسباب أهمها:- [9]
   - انخفاض حجم المشروعات الصناعية المقامة ، فالعلاقة عكسية بين انخفاض حجم المشروع وارتفاع كلفة الإنتاج.
   - انخفاض الدعم الحكومي المقدم للمشروعات الصناعية وانعدامه في اغلب الأحوال.
   - تدهور مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة وبخاصة الكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي والطرق المعبدة للمناطق الصناعية المهمة . فعلى سبيل المثال إن المنطقة الصناعية في حمدان التي تعد من أقدم واكبر المناطق الصناعية في محافظة البصرة تعاني من انعدام تام لشبكة إسالة الماء الصالح للشرب فضلاً عن تدهور الطرق المعبدة المؤدية أليها ، أما في محافظات أقليم كوردستان فأن أنخفاض مستوى الطاقة الكهربائية الجهزة للمصانع المهمة قد أسهم في رفع معدلات الكلف التشغيلية وبالتالي ضعف قدرة المنتوج المحلي في المنافسة مع المنتوج المستورد من حيث السعر ، ناهيك عن المشاكل الخدمية الأخرى .
4. انخفاض إنتاجية العامل الصناعي بسبب انخفاض مستوى الإنتاج وعدم قدرة المكائن على مسايرة الزيادة الحاصلة في إعداد القوى العاملة بسبب تقادمها وعدم وجود مكائن حديثة الصنع، هذا فضلاً عن أندثار وتوقف العديد من المصانع عن العمل[10].
5. عدم خضوع إنتاج المنشآت الصناعية الوطنية لمقاييس الجودة والسيطرة النوعية وعدم التقيد بالمواصفات والمقاييس العالمية ، وعدم الالتزام بقوانين التنمية الصناعية ، لذلك استفحلت ظاهرة الغش الصناعي في معظم الصناعات وبخاصة المملوكة للقطاع الخاص [11] .
6. لا تعمل معظم المصانع الإنتاجية بكامل طاقاتها التصميمية بل لم تصل الطاقة الفعلية كمعدل لإجمالي المشروعات الصناعية إلى نصف طاقتها التصميمية ، وإذا اتبعنا الدقة فإن المصانع الكبيرة (الحكومية والأهلية) تضاف إليها المشروعات الصغيرة تعمل بثلث طاقتها الإنتاجية, أما بالنسبة للمصانع المتوسطة الحجم فهي أفضل حالاً من المصانع الكبيرة والصغيرة لكون معظمها تعمل بنصف طاقتها الإنتاجية تقريباً [12] . ويمكن بيان الأسباب الرئيسة التي تقف وراء هذه المشاكل بالاتي:-

أ- الانفتاح الواسع للحركة التجارية في العراق عموماً وفي عينة الدراسة كونها محافظات حدودية على وجه الخصوص ومن عدة أطراف وخصوصاً من الشرق (إيران) ومن الجنوب (الكويت) ومن الشمال تركيا ، الأمر الذي أغرق أسواق المحافظات المذكورة بمعظم السلع الصناعية وبشتى أشكالها ، وما زاد من تعاظم المشكلة هو عدم وجود ضرائب گمرگية على السلع المستوردة الأمر الذي جعلها منافساً قوياً للسلع المنتجة محلياً ، بل أدى هذا الحال إلى ضمور الإنتاج الصناعي وتذبذب مستوياته بشكل كبير.

ب- أنخفاض مستوى الدعم حكومي المقدم للصناعات الوطنية المقامة وبشتى أشكال الدعم :-

– قلة أو أنعدام القروض الحكومية للعديد من المشروعات الصناعية المهمة.

- عدم قيام الحكومة بدعم المستلزمات الإنتاجية سواء من ناحية السعر أم النوع (المواصفات الجيدة) ، وغياب المحاسبة القانونية للغش الصناعي.
- ضعف أداء الحكومة في توفير أو صيانة البنى التحتية والخدمية للصناعات وبخاصة الطرق المعبدة وخدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي...الخ.
- عدم وجود دعم حكومي في مجال تأهيل القوى العاملة الصناعية في المحافظات قيد الدراسة في إقامة دورات صناعية داخل أو خارج القطر لتطوير مستواها المهاري وتعزيز الخبرة الصناعية لديها.

ج- عدم توجه معظم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية نحو أستخدام المنتجات المحلية الصناعية الوطنية عوضاً عن المنتج المستورد ، وظلت النظرة المتشائمة والسمعة غير الجيدة صفة ملاصقة للمنتج الوطني، بل يفضلون السلع المستوردة ويصرون ضمن طلبيات الإنجاز لمعظم الأعمال وبخاصة الإعمار على استخدام المواد المستوردة سواء في البناء أم في تعبيد الطرق أم في أصلاح وترميم الجسور والبنايات القديمة أم تأهيل البنايات التي تدمرت.

رابعاً : الخلاصة والمقترحات للنهوض بالقطاع الصناعي :-

1- الخلاصة :

من خلال التحري عن الخصائص التي يتصف بها القطاع الصناعي في محافظات البصرة وأقليم كوردستان والمشاكل التي يعانيها ، تبين لنا بأن المشكلة أكبر من أن تكون مشكلة قطاع ، فهي مشكلة متعددة الأطراف والاتجاهات انعكست على تدهور القطاع الصناعي وذلك من خلال الانفتاح اللامحدود على الاستيرادات لمختلف السلع المصنعة وشبه المصنعة من جانب ، وتراجع التخصيصات الاستثمارية المقدمة للقطاع الصناعي في ميزانية الدولة من جانب آخر ، الأمر الذي انعكس على ضعف الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع وعدم التخطيط السليم ، وما رافق ذلك من تدهور في مختلف المرافق الخدمية الساندة للحركة الصناعية ، كلها مشاكل تأصلت بين ثنايا القطاع الصناعي وأضعفت من قدرة الحركة الصناعية في المحافظات عينة الدراسة على التطور ومواكبة الطلب المتزايد على المنتجات الصناعية ، الأمر الذي يشير بجلاء إلى تحقق الفرضية التي استندت إليها الدراسة .

2- المقترحات للنهوض بالقطاع الصناعي :

أمام محافظات البصرة وأقليم كوردستان مستقبل صناعي زاهر بالعطاء والإنجازات الاقتصادية الكبيرة التي تسهم أيضاً في تحفيز القطاع الصناعي للبلد وجذب الاستثمارات الأجنبية إليه وبالتالي يمكن أن يكون هذا القطاع النواة التي تنطلق منها عملية النمو والتنمية الاقتصادية الشاملة إذا تم بناء ستراتيجية تنموية للقطاع الصناعي تراعها الحكومة بصورة جدية وتمنح فيها القطاع الخاص دوراً محورياً بالاستثمار الصناعي في ظل تحقق الشروط التالية :-

1. تأمين استقرار الوضع السياسي والأمني في المحافظات عينة الدراسة وضمان الحماية التامة للمنشآت الصناعية وخصوصاً الكبيرة.
2. إعادة أعمار وصيانة وتعزيز مشروعات البنية التحتية من طرق وجسور وتأهيل للبنايات الصناعية المدمرة وتأهيل للقوى العاملة فيها.
3. دعم القطاع الصناعي مادياً من خلال تفعيل عمل المصرف الصناعي في منح القروض الميسرة الطويلة والمتوسطة الأجل برفع سقف الإقراض وبأسعار فائدة منخفضة جداً أو معدومة أو منح فترة سماح للأقراض لا تقل عن عشر سنوات بدون فوائد تثقل كاهل المستثمرين .
4. توفير الخدمات الأساسية للصناعة وخصوصاً الماء والكهرباء وشبكات الصرف الصحي.
5. حماية الصناعة الوطنية من خلال الإجراءات التالية:-

أ- فرض حماية گـمرگـية تدريجية (ضرائب تمييزية) ضد بعض المنتجات الصناعية المستوردة وبخاصة المشابهة للمنتج المحلي من أجل التخفيف من وطأة المنافسة السعرية الخارجية .

ب- التأكيد على دعم استخدام المنتجات الصناعية الوطنية في الأعمال الكبيرة بدلاً من الاعتماد المفرط على السلع المستوردة كالمنتجات الخرسانية والأشتايكر المستوردة من دول الجوار الأقل جودة من المنتجات المحلية ، مع إعطاء تمييز حكومي للمنتج المحلي.

ج -توفير تسهيلات صناعية أخرى من قبل الحكومة سواء في النقل أم في الشحن أم في التخزين إسهاماً في تقليص الكلف الإنتاجية للمشروعات الصناعية مع توفير حوافز مادية للمصانع الكبيرة.

6. إتاحة الفرصة أمام المشروعات الصناعية الوطنية للتعرف على آخر المستجدات والتطورات الصناعية الجارية في العالم من خلال البعثات الصناعية والدورات التدريبية في الخارج للكوادر الاقتصادية والفنية ، وأقامة حلقات تعاون تقني مع المؤسسات الصناعية المعروفة عالمياً لتعزيز مبادئ الفلسفة الليبرالية وتطبيق مفاهيم الخصخصة وحرية السوق في النشاط الاقتصادي .
7. دعم المشروعات الصناعية المحلية إعلامياً ودعائياً من خلال قنوات الراديو والتلفاز الموجودة في المحافظات قيد الدراسة ، أو أنشاء قناة فضائية خاصة بالتنمية الاقتصادية والصناعية توضح خطوات الستراتيجية المعتمدة للتنمية الصناعية ، وذلك لتعريف المواطنين بالمنتجات الصناعية الوطنية المتوفرة في السوق ومزاياها وخصائصها تحفيزاً للطلب عليها.
8. إنشاء هيئة للتنمية الصناعية لها من يمثلها في البرلمان ومجالس المحافظات المدروسة لتكون الرافد الحيوي والمشرف على المشروعات الصناعية في المحافظة, والجهة الرقابية على المنتجات الصناعية ومدى الالتزام بمعايير الجودة والنوعية ومحاربة الغش الصناعي من اجل ضمان وثوق المستهلك بالمنتج المحلي.
9. تفعيل عمل أجهزة التقييس والسيطرة على النوعية وذلك باعادة العمل بتشريعات الغش الصناعي سعياً لإلزام المنتج المحلي والأجنبي بلوائح وشروط ومواصفات الإنتاج الصناعي الجيد وبما يتناسب مع المواصفات العالمية للجودة.
10. تفعيل عمل المؤسسات المالية والمصرفية وبخاصة البورصة ومصارف الاستثمار كونها من المؤسسات الحيوية الساندة للتطور الاقتصادي عموماً والصناعي على وجه الخصوص ، أذ أن المستثمر الأجنبي يقيّم كفاءة نشاط بيئة الأعمال من خلال فاعلية نشاط المؤسسات المالية العاملة والتي يحتاجها في مختلف عملياته التمويلية أو الإيداعية أو طرح أسهم شركاته الصناعية في البورصة أو البيع والشراء بالآجل لعمليات التصدير والأستراد بواسطة أستخدام المشتقات المالية.

الهوامش

1- د- نبيل جعفر عبد الرضا (البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات) ط1 ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ،2012، ص.ص(31- 41).
2- احمد حسين كريم (الاقتصاد الصناعي) ط1 ، دار المنار للطباعة ، بغداد ، 1986 ، ص 78 .
3- محافظة البصرة_ الجهاز المركزي للإحصاء _ بيانات غير منشورة .
4- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة البصرة ، واشنطن 2010 .
5- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظات كوردستان ، واشنطن 2010 .
6- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة البصرة . وكذلك :- وزارة التخطيط – حكومة أقليم كوردستان (خطة التنمية الأستراتيجية لأقليم كوردستان 2012-2016) وزارة التخطيط 2011.
7- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الموازنة الاستثمارية (تقرير الموازنة الاستثمارية لعام 2008 ، بغداد ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي 2009 .
8 - An Official publication of the Kurdistan Regional Government - 2008 : TheKurdistan Region – Invest in the Future .
9- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الموازنة الاستثمارية (تقرير الموازنة الاستثمارية لعام 2008 ، مصدر سابق .
10- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة البصرة ، مصدر سابق .
11 - وزارة التجارة والصناعة ، حكومة أقليم كوردستان – المشروعات الصناعية في أقليم كوردستان 2009.
12- ستراتيجية التنمية الوطنية لعام 2009 – محافظة البصرة _ الجهاز المركزي للإحصاء.